

# في استشفاف عالم الغد المفكر العربي منير شفيق

نشر في كتاب

## الدور الحضاري الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد

(سلسلة مشروعات ثقافية)

مركز البحوث والدراسات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، الطبعة الأولى

1421 هـ / 2000م



أعيد نشره إلكترونياً في رمضان  
1439 / مايو 2018

## في استشفاف عالم الغد

منير شفيق<sup>(\*)</sup>

الدور الحضاري للأمم المسلمة يتجلى حين توضع في موضع القدوة الحسنة على مستوى العالمين، وتقدم بديلاً إيجابياً، مقابل ما يواجهه العالم من مشكلات كبرى، من أخطرها: تكريس ثقافة الانحلال واحتقار كل ما له صلة بالأخلاق.

يظل كل حديث عن الدور الحضاري للأمم المسلمة في عالم الغد، كما كل مشروع للعمل أو كل استراتيجية يراد منهما أن يؤثر في واقع الغد، ضرباً من ضروب التدخل في شؤون الغيب، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ (آل عمران: 179)، فالغد دائماً في حكم الغيب، هذا من حيث المبدأ والأساس، وهذا ما يستدعي أن نكون شديدي الحذر والتحوط عند ولوج هذا الطريق، ولكن الذي يسمح بأن يجترأ المرء على التوقع المستقبلي أو استشفاف بعض ما سيحمله الغد إنما هي السنن، التي وضعها عالم الغيب تبارك وتعالى في الإنسان، وفي الآفاق، وفي الكون والمجتمعات.. فما دام الحراك في المادة يتم عبر السنن التي وضعها الله فيها ولها، فهذا يعني إمكان توقع الحراك القادم، بهذا القدر أو ذاك، وبإذن الله، من خلال معرفة السنن الحاكمة لهذا الحراك.

وما دامت ولادة الظواهر الجديدة أو المكونات الجديدة تتمان عبر سنن تمسك بالأسباب والنتائج، فهذا يعني إمكان إعادة توليد الظاهرة أو مكونات محددة اعتماداً

(\*) باحث.. كاتب.. (فلسطين).

على تلك السنن والأسباب والنتائج، أي تدخل في شؤون الغد، استنادًا إلى سنن الله سبحانه وتعالى وتسليمًا لمشيئته أن يسمح بالتكرار للحراك أو الظاهرة، بالمعنيين الآلي البسيط أو المركب المعقد، يقول الله ﷻ: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ (الأحزاب: 62).

إن خلق العقل مع خلق الإنسان وجعله إنسانًا عاقلًا يعني عند التأمل في حكمة الخلق وجلاله وعظمته، أن يمتلك الإنسان القدرة على الخروج من عالم الغريزة إلى عالم الفعل الواعي، أو قل أن يذهب بعقله لمعرفة السنن في الطبيعة والمادة كما في نفسه ومجتمعاته، وهي معرفة حين تتم بصورة صحيحة، تجعل الإنسان قادرًا على صنع الآلة واستخدامها وإحداث التغيير الواعي عبر إدراك السنن ومجاراتها، ولكن يظل ذلك دائمًا مرهونًا بإذن الله.

ومن ثم يكون الشرط عند تدخل المسلم في عملية التغيير الواعي، أن يكون شديد الحذر والتحوط، لأن ما يمكن أن تحمله العملية في غدٍ، سواء أكانت توقعًا لحركة المادة أو المجتمع أم كانت تدخلًا للتأثير في تلك الحركة، يظل رهناً بمشيئة الله تعالى، الذي إن أراد جرت سننه على ما خبرنا وعرفنا، وإن أراد تدخل مما يغير في مجرياتها.. ولكن هذا الحذر وذلك التحوط، وهما من الإيمان، ما ينبغي لهما أن يقعدا المسلم عن البحث في معرفة السنن، والسعي لامتلاك القدرة على التغيير، أو عن الانكباب في محاولة استشفاف توقعات يحملها غد استنادًا إلى السنن الجارية، فهذا من الإيمان، أيضًا لأنه تعاط مع سنن الله، وامتنال لما جاء في النص أو في الفقه من حث على التأمل والتفكير والعلم والعمل، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿سَرِّبْهُمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ...﴾ (فصلت: 53).

ثمة نقطة في هذا السياق تحتاج إلى إثارة عاجلة، وهي ضرورة التفريق بين السنن الحاكمة في عالم المادة والحياة العضوية، وتلك السنن الحاكمة في الإنسان فردًا

ومجتمعات.. فالسنن الأولى أي المتعلقة بعالم المادة والحياة العضوية، عدا ما يجري في الدماغ، ربما أقل تعقيداً وأسهل تناولاً وتدخلًا من تلك السنن الخاصة بالإنسان والمجتمعات وما يفهما من مشكلات وقضايا.

ولعل السبب الأساس في هذا التفريق النوعي يعود إلى عنصري الوعي والإرادة، فضلاً عن مجموعة العناصر المادية والمعنوية، الموضوعية والذاتية، في عالم الحراك الإنساني والتدافع البشري، فالسنن هنا لا تعمل مثل مثيلاتها في المادة الصماء أو الحياة العضوية الغريزية إلا في حدود ضيقة، وفي بعض المجالات أكثر من بعضها الآخر، ولكن حتى ضمن هذه الحدود وتلك المجالات يبقى تدخل الوعي والإرادة حاضراً.. والأهم يبقى تداخل مجموعة كبيرة من العناصر المؤثرة في الظاهرة الواحدة وحركتها سمة مميزة فريدة، تجعل الإمساك بالسنن الحاكمة في الحياة الإنسانية مسألة شديدة التعقيد، وأحياناً تصل إلى حد بعيد المنال إلى ما يقرب من المحال، الأمر الذي يجعل التحكم بالحراك الإنساني أو حتى إجراء توقعات مستقبلية أمرين معقدين جداً يفهما خطر الوقوع في الخطأ والزلل جنباً وخلقاً.

ولهذا يتسم كل تناول للدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد بقدر مقدر من المغامرة، التي تحف كل اقتراب من مجهول وغير مسبوق.. فالمجهول هنا آت من تعدد الاحتمالات التي يحملها الغد، إيجاباً وسلباً، على كل طرف من أطراف التدافع الإنساني العام، ولا سيما تلك الاحتمالات التي قد تجابهك وهي خارجة عن فعلك وتأثيرك.

أما غير المسبوق فمآته أن الحاضر والمستقبل اللذين يواجههما أي مشروع حضاري، حتى ولو كان مثل المشروع الإسلامي ذي التاريخ العريق والتجارب السابقة، يتشكلان من عناصر وأطراف صراع غير مسبوق من نواح عدة، الأمر الذي يشكل معادلات في الصراع ذات جدة، بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وقد تخرج بألوان من

التدافع العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي والحضاري غير مسبوقه نوعًا وكَمًا وميزان قوى.

ولا يغير من هذه الحقيقة ما يحف التدافع الإنساني من ثوابت عبر التاريخ، بل إن تجليات تلك الثوابت لا يمكن أن ينظر إليها بأنها هي نفسها إلا من حيث الجواهر، ولكن التجلي والشكل هنا يعطيان التدافع جدة وخصوصية أبدأ، وهذا من سنن الله تبارك وتعالى في الإنسان والمجتمعات وهو ما يمكن أن نقرأه في أنفسنا والآفاق إذا ما أمعنا في التاريخ وتبدل الأحوال وتغير المكان والزمان: ﴿وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾.

### كيف يبني توقع مستقبلي؟

ربما لجأ البعض إلى قراءة المستقبل القريب والمتوسط استنادًا لنص في القرآن أو السنة، وهي نصوص لا يجوز تطبيقها على مجموعة من الناس محددة بعينها أو على شخص بعينه أو على حقبة تاريخية بذاتها، أو على تدافع ما أو ظاهرة ما، إلا إذا حدث الأمر وانتهى وأصبح واقعة تاريخية، أي انتهى، وبهذا يمكن أن يستند إلى النص. أما عدا ذلك فثمة تعريض للنص (للكذب) والعياذ بالله، حين يطبق على شخص بعينه كأن يقال مثلاً: فلان هو المهدي، أو يقال: أولئك هم الذين يقصدهم النص.. ومن ثم تأتي الوقائع القاسية، أو الرحيمة، لتكذب هذا التطبيق.. طبعًا الذنب هنا يقع على من طبق النص، والنص من ذلك براء.

ولهذا يجب أن يبقى النص في مثل هذه الحالات عامًا غير مقيد بزمان أو مكان أو شخص أو جماعات، أو وقائع أو ظواهر معينة. هذا ما يجب أن يتنبه إليه من يتعاملون مع علامات نهاية العالم أو مجيء الآخرة حين يستدلون بعلامات تظهر في عصرهم وزمانهم ومكانهم بأنها هي تلك، أما في الحقيقة فقد شبه لهم.

من هنا إذا كان الحديث عن المستقبل عامًا مطردًا غير مقيد بزمان ومكان وأفراد

وقوم بعينهم، صح اللجوء إلى ما في النص من رؤى أو توقعات مستقبلية، وهذا أمر من الإيمان، حيث يتقيد بعموميته، دون تطبيقه على حالات محددة، وإلا كان العكس، تخمينًا بعيدًا عن القطع واليقين.

على أن محاولة قراءة عالم الغد ضمن حدود مستقبل قريب أو متوسط، وعلى الرغم مما يحمله ذلك دائمًا من مخاطرة ومغامرة على مستوى الفكر والمشروع، فإنها ممكنة أو مشروعة إذا ما استندت إلى قراءة تاريخية دقيقة للسنن العامة، ثم إذا ما اعتمدت قراءة علمية دقيقة لوقائع الحاضر واتجاهات حركته وموازن قواه، وريح احتمال أو أكثر من بين عدة احتمالات لنتائج التدافع في مختلف المجالات، لكن مع ذلك يجب أن يظل الحذر والتحوط مصاحبين لمخاطر القراءة المستقبلية أو لاستراتيجية نضعها للتأثير في المتغيرات الآتية، كما يجب قبل هذا أو ذاك ألا ننسى أن فوق كل ذي علم عليم، وأن فوق السنن واضعها ومدبر جرياتها والمتحكم في تعرجاتها، فرياح التغيير سلبيًا أو إيجابيًا، قد تأتي من حيث لا نحتسب، وحسبنا أن نتذكر دائمًا أن للعقل محدوديته، ولميزان التقدير اختلافاته، وأن الأعمار والأقدار بيد الله.

أما إذا وضعنا كل ذلك في الحسبان، فإن من الممكن بل الضروري أن نركب هذا المركب الصعب في تناول الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد، كما محاولة التعرض للإمكان الحضاري للأمة، والأهم لتقديم رؤية استراتيجية لكيفية استرداد دورها في الشهادة على الناس والقيادة لهم وإحراق الرحمة بهم، والمساهمة في معالجة أزمة الحضارة المعاصرة، وهو ما سعى مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، الوصول إليه بين دفتي هذا الكتاب الجامع.

وإنه لطموح، أي طموح! بل إنه الطموح لو اطلع عليه أحد من غير المسلمين في العالم، ولا سيما من قادة الدول الغربية، لأمسك بشعر رأسه يشده شدًا وهو يصرخ:

كيف يفكر هؤلاء وأمتهم على الحال التي هي عليه والعالم من حولهم على الحال الذي هو عليه، فنظرة سريعة إلى موازين القوى العسكرية أو إلى القدرات المالية والاقتصادية والتنظيمية والتعبوية، أو إلى العلوم والتقنية والإعلام وثورة الاتصالات.. وإلى ما هناك من المقومات التي تسمح للأمم ما بأن تحتل موقع القيادة في العالم أو موقعاً مرموقاً بين مواقع الأمم أخرى في قيادة العالم.

لا شك في أن قراءة الواقع العالمي ضمن معطياته الراهنة، واتجاهات حراكه كما تبدو على السطح عموماً، لا تسمح بوجود حتى معقولة في نظر غير المسلم، ولا سيما القوى المسيطرة أو المسحوقة، لطرح مثل هذه الأسئلة، ومثل هذا الطموح الذي يعتبر أن الإجابة عن تلك الأسئلة يجب أن تكون بالإيجاب، ولا يبقى إلا أن نعرف كيف نحقق ذلك؟

لا شك في أن الطموح هنا يستند إلى أهلية الإسلام، من حيث هو إسلام قرآناً وسنة وفقهاً وحضارة وتجربة تاريخية، بأن يضطلع بدور الريادة، بل واجب المسلمين أن يجعلوه دائماً في موقع الريادة في التطبيق العملي.. كما يمكن أن يستند إلى مجموعة عناصر الإمكان أو القوة الكامنة في الأمة الإسلامية وحركتها المستقبلية، إذ أصبحنا نتحدث عن ألف وخمسمائة مليون إنسان، وفي غد سنتحدث عن آلاف من ملايين المسلمين وإذا كان الخير في أمة محمد ﷺ فكيف حين تصبح هذه الأمة الغالبية الغالبة من البشر؟ ومن ثم إن النظر إلى الخريطة الجغرافية لهذه الآلاف من الملايين، كما الخريطة السياسية، والخريطة المتعلقة بالإمكانات المادية والثروات الكامنة في الأرض والأخرى المتوفرة الآن، كما النظر في اتجاهات النمو التعليمي، ناهيك عن تصاعد وتيرة الصحو الإسلامية نفسها، فذلك كله يسمح أيضاً بأن يحمل ذلك الطموح وتطرح تلك الأسئلة باعتبار أن الإجابة الإيجابية عنها مسألة لها ما يسوغها.

لكن ما أن نتقل من الاستناد إلى أهلية الإسلام من حيث هو إسلام، ومن

الاستناد إلى ما هو كامن في الأمة إلى البحث في إمكان تحقق ذلك في مستقبل قريب أو متوسط، ولنصطلح على القريب بعشرين سنة وعلى المتوسط بخمسين سنة، أو إلى البحث في كيفية تحقيق ذلك أو في الاستراتيجية التي يمكن أن تؤدي إليه، فإننا نبدأ بركوب المخاطرة وندخل في التعقيد ومن ثم الحاجة إلى الحذر والتحوط، وبالمناسبة يجب أن نعتبر عشرين سنة أو خمسين سنة ليستا شيئاً في عمر الشعوب والحضارات والتدافع العالمي، على الرغم من أنهما على مستوى الإنسان الفرد تشكلان آماداً طويلة، مما يولد في هذا الإنسان الضعيف العجول ألواناً من الفزع واليأس.

وهذا ما يجب ألا نسمح له بأن يشغب على برودة أعصابنا ونحن نقدر موازين القوى ومعادلات الصراع واحتمالات المستقبل القريب والمتوسط ضمن عشرات السنين القليلة آنفة الذكر، فإذا كانت القراءة المتعلقة يبحث إمكان تحقيق الإمكان أو بحث استراتيجية تحقيق الهدف تقود إلى رؤية واستراتيجية تتسمان بطول النفس وطول الأمد، فإن من الخلل أن يعيل صبرنا ويضيق صدرنا فنرى عشرين سنة أو خمسين سنة أمداً طويلاً، وإنما يجب أن نوطن أنفسنا على استراتيجية طويلة النفس والأمد، ولكن مع دعاء دائم أن يجعل الله البعيد قريباً والعسير يسيراً.

### أين مكن الخلل في واقع الأمة؟

يتجه الكثيرون - إن لم يكونوا الأكثرية الكاثرة - من أصحاب الإجابة عن السؤال: أين مكن الخلل في واقع الأمة؟ إلى رؤيته فيما يمكن تسميه عمومًا بالعامل الذاتي في الأمة، أي في الوعي، أو في العقيدة، أو في التربية، أو في الأخلاق، أو في «جمود الفكر و الفقه»، أو في البنى الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك بنية القبيلة والعشيرة والعائلة والنظرة إلى المرأة وما إلى ما هنالك من مدارس، ولا يختلف في وضع الإشكال الأساسي في هذا العامل الذاتي أو ذاك كثير من الإسلاميين والعلمانيين، وإن



اختلفوا في العلاج.. فبينما يرى الإسلاميون -على اختلاف في البرامج- الجواب بالعودة إلى الإسلام، يرى العلمانيون -وهم أطياف متعددة- الجواب بالأخذ بالتغريب والعلمنة والحداثة، وتهديم البنى التقليدية وبناء مجتمع مدني حديث ودولة حديثة..

ويشتهر هنا الجواب المدوي «لا تلقوا المسؤولية على مشجب الآخر أو الخارج، وابحثوا في أنفسكم فأنتم المسؤولون»، لتبدأ المعركة مع الذات، أي مع هذا العامل الذاتي أو ذاك، على اختلاف المرجعية والبرامج، ولا يبالغ المرء إذا قال: إن أغلبية الحكام والسياسيين والمصلحين والباحثين في مشاكل الأمة وهمومها والعاملين على التغيير يقولون بهذا الجواب ما أن يسمعوا بمحدث آخر، ولا سيما إذا أخذ الحديث بتناول إشكال النظام العالمي السائد ودوره في التحكم إلى هذا الحد، أو ذاك، بهذا بالبلد أو ذاك، أو في إجهاض حركة نهضة أو محاولة وحدة أو حتى محاولة تضامن، أما الذين يعطون لعامل النظام العالمي السائد دورًا هامًا أو ربما أوليًا فهم قلة، أو على الأقل أصبحوا في هذه الأيام -زمن العولمة- قلة أكثر من أي يوم مضى.

ليس من موضوع هذه المقالة أن تناقش الآراء المختلفة في تحديد الخلل الأشد تأثيرًا في واقع الأمة ومستقبلها، وإنما تطرح تشخيصها لهذه المسألة باعتبار ذلك الخطوة الأولى الضرورية في تحديد الاستراتيجية بعد تحديد مرجعيتك العقيدية والفكرية وانحيازك الأساس وأهدافك النهائية.

عندما تكون أمة في حالة من الضعف والتفكك والتدهور في أغلب المجالات، يصبح من المشروع البحث في أسباب ذلك ومن ثم محاولة وضع استراتيجية لمعالجة تلك الأسباب والانتقال إلى حالة النهوض، ولكن ليس من السهل أن تحدد بالدقة الكافية تلك الأسباب، ولا سيما عند تحديد السبب الأول أو السببين الأوليين أو الأسباب الثلاثة الأولى التي يمكن وضعها في منزلة الأولوية، لأنك كيفما وضعت يدك ستجد

سببًا يمكن أن تعزو إليه أساس المشكل، وهذا يفسر ظاهرة التعدد الهائل في الاجتهادات في هذا المجال، ومن ثم ما يؤدي إليه كل اجتهاد من مشروع عمل أو استراتيجية عمل.

يجب أن يلحظ في هذا الصدد أن أغلب الأسباب التي يمكن أن يشار إليها هي ذات وجهة، وثمة حاجة إلى معالجتها في عملية الإنهاض، ولكن المشكل في أنها ليست على مستوى واحد من حيث الدور فيما آلت إليه الأوضاع، أو من حيث الدور عند المعالجة في التأثير في عملية النهوض، ولهذا نرى أن تحديد الأولوية بين أسباب تدهور الأوضاع هو الذي يميز تحليلاً عن آخر واجتهاداً عن آخر، علمًا أن التمايز في هذا الصدد لا يلغي اعتراف كل تحليل بالأسباب الأخرى، إلا أنه لا يعطيها من جهة الأولوية، وليس الأهمية من حيث الأساس، المستوى نفسه أو القدر ذاته.

تبنى هذه المقالة بوضوح الاجتهاد القائل: إن عاملي النظام العالمي السائد، والتجزئة القومية على مستوى الأمة الإسلامية (والقطرية على مستوى الأمة العربية)، هما العاملان الأشد تأثيراً في الوضع الراهن للأمة، وهما العائقان الأشد عرقلة في وجه أن تستعيد الأمة دورها الحضاري الريادي، ومن ثم فإن كل مشروع عمل أو استراتيجية، لا يضعان معالجة هذين العاملين في صلبهما، إنما يصلحان جزئياً بعض ما هو مطلوب عمله ولكن لا يغيران تغييراً جوهرياً في معادلة التدهور القائمة.

إن إبقاء عامل النظام العالمي السائد (ومن ضمنه الحركة الصهيونية العالمية والدولة العبرية) يفعل فعله كما يشاء في التأثير في أوضاع الأمة على مستوى ميزان القوى، كما على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية والإعلامية والعلمية والتقنية، يعني أن الوضع العام في الأمة سيزداد تبعية ومن ثم سيزداد تدهوراً وتحللاً وتمزقاً وانحطاطاً، كما أن إبقاء عامل التجزئة الذي تولدت عنه دول قومية على

المستوى الإسلامي العام ودول قطرية على المستوى العربي، ليفعل فعله ضمن حدود المصلحة الضيقة ومقتضيات الجغرافيا السياسية لكل دولة، وتفضيل العلاقة بالخارج على العلاقات البينية الداخلية فيما بين الأشقاء، بسبب ما يحف تلك العلاقة من عوامل الريبة والحذر، ومن تناقضات حدودية ومنافسات على القيادة والزعامة وغير ذلك مما يطول ذكره، يعني أن الوضع العام في الأمة سيزداد تمزقاً وفرقة وتبعية، ويمضي ليشل بعضه كما رأينا من خلال تجربة النصف الثاني للقرن العشرين.

### النظام العالمي السائد

لو وضعنا جانباً تلك الموضوعة المتهافنة التي تقلل إلى الحد الأقصى من أهمية تأثير القوى العالمية المتحكمة بالنظام العالمي السائد في أوضاع كل بلد من بلداننا الإسلامية، تحت حجة أن إعطاء أهمية أولى أو ثانية لهذا العامل في التأثير في أوضاع الأمة يعني «إعفاء أنفسنا من المسؤولية وإلقاء أخطائنا على مشجب الخارج».

ولما لم يكن هناك من يريد أو يجروء على إعفاء أنفسنا من المسؤولية أو التنصل من أخطائنا بإلقاء المسؤولية على مشجب الخارج، فلا بد له من أن يستسلم أمام هذه الموضوعة التي أصبحت بمثابة سيف إرهاب، وإلا أتهم بتلكما التهمتين. ولكن أين موضوع دور العامل الخارجي، وعلى التحديد القوى الدولية الكبرى واستراتيجياتها العالمية، وعملها ضمن نظام عالمي فرضته منذ عشرات العقود (منذ قرنين تقريباً) ليخدم مصالحها واستراتيجياتها، وذلك من خلال تقويم علمي موضوعي بمعزل عن إلقاء المسؤولية على من؟ أي نقرأ الواقع العالمي قبل حشر أنفسنا في الموضوع.

هذه الأساطيل العسكرية التي سيطرت على البحار والمحيطات منذ مائتي عام، وتلك الحملات العسكرية التي اقتحمت أغلب بقاع العالم وحولت معظم بلدانه إلى مستعمرات، وتلك السياسات التي تحكمت في بناء دول المستعمرات وأنظمتها

الاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية، وهاتيك الأنظمة التي تحكمت في التجارة العالمية والمواصلات، وأقامت احتكارًا على العلوم والتكنولوجيا، ثم قاتلت باستماتة، وبقوة السلاح، وبكل ما تملك من قوى لإبقاء سيطرتها على المستعمرات.

وعندما كان لا بد للنظام العالمي الذي اتسم بوجود حفنة من الدول الاستعمارية تتحكم بغالبية بلدان العالم بعد تحويلها إلى مستعمرات، من أن يسلم باستقلال تلك المستعمرات الواحدة بعد الأخرى، إلا أنه حافظ على سيطرته العسكرية العالمية وانتشار أساطيله وقواعده العسكرية لتغطية البحار والمحيطات والأجواء وأهم النقاط الاستراتيجية، كما حافظ على النظام الاقتصادي العالمي الذي استمر بنهب المستعمرات التي أصبحت «العالم الثالث»، واستمر بالتحكم بالتجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال وبتحديد شروط القروض، وبالتحكم في انتقال التكنولوجيا، وبقي قادرًا على فرض الحصار السياسي والاقتصادي والإعلامي على هذه الدولة أو تلك أو مجموعة الدول، وأبقى التدخل العسكري المباشر وغير المباشر على الأجندة دون انقطاع.

إن من لا يقرأ تاريخ العالم خلال مائتي السنة الماضية، ومن لا يقرأ آليات عمل النظام العالمي السائد اقتصاديًا وسياسيًا وإعلاميًا، وإن من لا يقرأ اليوم الشروط التي يضعها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على دولنا العربية والإسلامية أو على دول العالم الثالث، بل على روسيا نفسها، ومن لا يدرك ماذا يجري من ضغوط سياسية واقتصادية وغيرها على تلك الدول، من قبل الدول الكبرى لا سيما أمريكا في هذه المرحلة، ومن لا يأخذ بالعبر من معنى فرض الحصار أو المقاطعة الاقتصادية من قبل أمريكا على عشرات البلدان والشركات، يحق لهذا القارئ العتيد لأوضاع الأمة أو للنظام العالمي السائد أن يشمئز من كل إشارة إلى دور العامل الخارجي وخطورة تأثيره في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل المنظور... لماذا؟ لأننا إذا

تناولناه بكل الموضوعية الممكنة ووضعناه ضمن أشد الموازين حساسية، وكانت النتيجة بأن تأثيره كبير وكبير جدًا، فهل نكون قد عفونا أنفسنا من المسؤولية وألقينا أخطاءنا على مشجب الخارج؟

وهذان أمران مختلفان جدًا، طبيعة ومجالاً، فالأول بحث موضوعي علمي معرفي في قراءة النظام العالمي السائد، واستراتيجيات القوى المتحكمة فيه، وتأثيراتها في بلدان العالم الثالث عمومًا أو في هذا البلد أو ذاك. إنه بحث في موازين القوى ولا علاقة له بمقولة على من نضع المسؤولية، أو بالتهرب من المسؤولية الشخصية، لأن هذه وتلك يجب أن تحددوا ضمن مستويات أخرى وفي مقدمتها كيفية معالجتنا لإشكال النظام العالمي السائد واستراتيجيات القوى المتحكمة به، ولهذا فليطمئن الذين يخافون أن نعفي أنفسنا من المسؤولية، لأن ما يقع على عاتقنا من مسؤولية سيظل عظيمًا حتى لو قلنا: إن العالم الخارجي لعب ويلعب دورًا حاسمًا وأساسيًا فيما نحن عليه من أوضاع.

### التجزئة.. والدولة القومية والقطرية

أما العامل الثاني والذي قد يفوق العامل الأول من حيث الخطورة في التأثير في أوضاع الأمة أو قد يوازيه، أو يأتي بعده مباشرة من حيث الأهمية، فهو عامل التجزئة وتشكل الدولة القومية على مستوى أغلب الدول الإسلامية والدولة العربية القطرية على مستوى البلاد العربية.

فعلى الرغم من أن كثيرًا من هذه التجزئة الحديثة ولدت ضمن عامل التدخل الخارجي المباشر -على سبيل المثال: اتفاقية (سايكس بيكو) أو اتفاقية (باريس) - وعلى الرغم من أن بعضها جاء في إطار عوامل تاريخية متعددة، إلا أن ما يهم قراءته الآن هو أن الدول الإسلامية المعاصرة تشكلت ضمن معادلة التجزئة

هذه، وفي إطار النظام العالمي الذي أشير إليه أعلاه، وقد عمد هذا النظام على تكريس هذه التجزئة في أثناء حكمه المباشر كما في مرحلة الاستقلال، وإن كان هنالك من تغيير مسموح به فإنما هو إلى مزيد من التجزئة.

تشير تجربة دول الاستقلال القائمة على هذه التجزئة إلى أنها حملت في أحشائها كل التناقضات والمشكلات التي ورثتها من حالة التجزئة الاستعمارية السابقة، بما في ذلك الصراعات الحدودية والإقليمية، كما المشكلات الناجمة عن التفاوت في الأحجام والأدوار، والإمكانات، والنمو العددي الإنساني وما ينجم عنه، فيما ينجم من تناقضات بين الكبير والصغير من الأشقاء.

بكلمة: إن حالة التجزئة كرسّت أكثر مع قيام الدول الإسلامية والعربية الحديثة، لأن طبيعة الدولة، أية دولة، أن تركز على هويتها وسيادتها وحدودها ودورها ومصالحها الضيقة، وقد تذهب في ذلك بعيداً، إن لم توضع الكوابح والدوافع للتخفيف من غلو الإيغال في هذا الطريق.. ولعل هذا - من بين أسباب أخرى- يفسر ظاهرة تدهور العلاقات البينية فيما بين الأشقاء في مقابل تناميها مع الخارج، ويعطي إشارة لأسباب فشل قيام سوق مشتركة، أو عملة مشتركة، أو اتحاد اقتصادي وتضامن سياسي، أو تعاون عسكري، أو ثقافي، أو تعليمي، أو علمي، هذا دون التطرق إلى تنامي المنازعات الشقيقية هنا وهناك، وإلى إقامة الحواجز العالية على الحدود في وجه تنقل الأفراد أو البضائع أو الكتب أو المجالات والجرائد مثلاً.

عندما يكون على كل دولة، بحكم طبيعة الدولة القومية، أو القطرية، أن تطلع شوكتها بيدها وأن تواجه العالم الخارجي بمفردها، سلّياً أو إيجاباً، فإن من الطبيعي أن تصبح في الموقف الأضعف، وتدخل هامش الهشاشة إلى الانكسار، وهذا يفسر - فيما يفسر- ما آلت إليه أحوال الأمة بما في ذلك رحلة الفشل المتكرر مع محاولات

النهوض حتى المتواضع على مستوى فردي أو مستوى جماعي تضامني.  
(البعض) قد يستسهل القول: إن المشكلة في دولنا، فما الذي منعها من أن تتضامن وتتعاون وتتكافل وتنسق فيما بينها، وما الذي منعها من أن تطفئ نيران الصراعات فيما بينها دون الوصول إلى طموح الوحدة أو الاتحاد أو الجامعة فعلاً؟ والجواب على عكس ما ينتظره السائل: «الموانع كثيرة وكثيرة جداً».

هذا (البعض) لا يدرك معنى النظام العالمي السائد واستراتيجيات الدولة المتحكمة فيه، وما قد يترتب على دولنا مجتمعة أو منفردة، أو ضمن مجموعة مصغرة، إذا دخلت في إطار تضامن فعلي يغير في المعادلة داخل بلداننا. هذا دون أن نطمح في أن يغير في المعادلة الإقليمية، لأن هذا (البعض) لا يقدر هذا أو يتجاهله، فيسهل عليه النظر من عل، ويظن أن المسألة سهلة في متناول اليد ولكن الآخرين لا يعون ذلك أو يعيدونه لأسباب تخصهم وفقاً لرأي المعارضة هنا أو هناك.

ولأن هذا (البعض) لا يتأمل جيداً في خطورة عامل التجزئة، وما ولده قيام الدول القومية والقطرية العربية من سياسات تتشكل بالضرورة، وبسبب طبيعة الوضع المادي والوجود القائم الجيو-سياسي وغيره بما يتجاوز نوع النظام أو الأيديولوجية، أو الفرد أو القوة المسيطرة، تراه يستسهل القول: إن المشكلة ذاتية بمعنى يمكن حلها ببسر وسهولة، أو هي متعلقة بنا وحدنا، ولكن على هذا (البعض) أن يتأكد إنه قد يفعل ما يفعله غيره جرياً وراء مقتضيات الدولة القومية أو القطرية، إذا ما امتطى صهوتها حتى ولو كان مشروع العقدي والفكري والسياسي غير مشروعهم.

ولكن هل هناك من مخرج ما دام هذان العاملان هما الأشد تأثيراً في واقع الأمة وحركتها ومستقبلها، وهما من طبيعة موضوعية مثل أية عقبة مادية كأداء، أي من نمط غير النمط المتعلق بالوعي الذاتي أو الأخلاق أو البنية الاجتماعية، حتى ولو كان

للوعي والأخلاق والتعبئة وحالة البنية الاجتماعية دور هام في مشروع المعالجة ؟ وما المخرج إذا كان العلاج أشد تعقيداً وتركيباً مما يطرح أولئك التبسيطيون حين يعتبرون أن الإشكال فينا، وهم في العادة لا يقصدون عامل التجزئة والدولة القومية والقطرية فيتساءلون بكل تلك البراءة: ما الذي منع دولنا من التضامن والتكافل والتنسيق حتى في أدنى الحدود ؟

### الأمة المسلمة والدور الحضاري في عالم الغد

لا ينفصل الدور الحضاري الذي يمكن أن تلعبه الأمة الإسلامية في العالم عن المشروع النهضوي الذي تحتاج إليه من أجل إنقاذها مما هي فيه، ووضعها على (السكة) لحل المشكلات الراضحة تحتها، ورفع المعوقات التي تشدها إلى أسفل، ومن ثم انطلاقتها لبناء حياتها الإسلامية التي تجعلها تعيش بمرضاة الله ولله. مما يفترض -فيما يفترض- أن تقوم أخلاق أبنائها وبناتها وفقاً للإسلام، وأن تحقق العدالة الاجتماعية في مجالات الاقتصاد وتكافؤ الفرص، وإقامة العدل بلا محاباة لأحد أو مجموعة معينة، ولكن هذا لا يكون على مستوى الأمة ودولتها (وفي العصر يجب أن نقول دولها) إلا إذا تضامنت مختلف دولها وبلدانها وتعاونت وتكاملت. والله سبحانه وتعالى يريدنا أكثر من ذلك متحدة، تظل أمة واحدة تحت ظلالها.

على أن هذا لا يتحقق بالصورة الفاعلة إلا إذا خرجت من حالة التبعية للخارج، أو إذا كان الخارج مشلول الفعل والتأثير في قرارات دولها بحيث تكون فعلاً حرة القرار.. هنا تأتي معضلة النظام العالمي واستراتيجيات قواه المتحكمة به، إذ يحولان دون حرية القرار على مستوى الدولة الأصغر والأضعف، أو يضع كل من يختار قراراً يجد فيه (إضراراً) بالنظام العالمي تحت طائلة الابتزاز والتهديد والتشهير وصولاً إلى فرض الحصار أو التدخل العسكري، ومن ثم لا يأتي تحقق



تضامن دول الأمة واستقلال قراراتها فيما ينقلها إلى مواقع العزة والفعل في العالم إلا عبر علاقة معقدة للغاية مع هذا العالم.

وإذا كان الثمن باهظاً بالنسبة إلى هذه الدولة أو تلك أو كان مهدداً للنظام، مالت الرياح إلى الابتعاد عن التضامن الفاعل، والقبول بما يشبه الحالة الراهنة، الأمر الذي يفرض الخلاص من تلك التبسيطية التي تحسب أن العالم الخارجي ثانوي أو محدود التأثير أو أن تأثيره لا يصل إلى مستوى التأثير في قرارات الدول التي باستطاعتها أن تقرر ما تشاء بغض النظر عن هذا العامل.

قد يتبادر إلى الذهن سؤال: ولكن هل للوعي الصحيح، والدور الذاتي، والقرار، ونوع الخيارات، أهمية في هذه المعادلة المعقدة؟ والجواب قطعاً: ثمة أهمية كبرى، ولكن ليس بمعزل عن تلك المعادلة أو التدافع والصراع وإنما في قلب كل ذلك، ومن خلال حسن معالجة كل ذلك.. وهنا تبرز أهمية الاستراتيجية أو الاستراتيجيات المختلفة للدول الإسلامية من جهة، وأهمية ما يمكن أن يطرأ على تلك المعادلة من داخلها، لا سيما فيما يمكن أن يقع بين دولها الكبرى من نزاعات وصراعات وحروب، وما ستعرض له من عوامل التآكل والانحلال عندما يأمر الله ﷻ **وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا** (الإسراء:16).

المهم أن المعالجة أو الاستراتيجية أو كيفية تحقيق الانتقال إلى دور حضاري عالمي رائد، يتطلب اختراقاً أو عبوراً معقداً متعرجاً طويل الأمد لهذه المعادلة العالمية، ولا يتم ذلك بناء على تجربة خمسين السنة الفاتنة إلا عبر حسن استقاء العبر من التجارب المريرة، وحسن قراءة الواقع العالمي وموازنين قواه، ومن ثم حسن وضع الاستراتيجية الإسلامية على مستوى كل بلد وفقاً لظروفه في إطار استراتيجية عامة على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي أو ما شابه.

وإن لمن البدهي أن يقال في مواجهة العامل الداخلي الأشد تأثيراً في واقع الأمة الراهن، والذي حدد أعلاه بمشكلة التجزئة وما ولدته من دول قومية على المستوى الإسلامي ودول عربية قطرية على المستوى العربي، ما هو شبيه بما قيل في مواجهة العامل الخارجي، لأن هذا العامل الداخلي يتسم بكل ما يتسم به العامل الخارجي من تعقيد وإشكالات، بل هو يتغذى منه في سلبياته ويغذيه، بل يشكل بالنسبة إلى كل بلد مسلم «عاملاً خارجياً» بالضرورة كذلك، ما دامت الدول تتمتع بالاستقلال ولكل ظروفها وخصوصياتها ومصالحها الضيقة.. إلخ.

كما أن من البدهي وتجنباً للتكرار، أن يقال في معالجته ما قيل عن ضرورة استقاء العبر من التجارب المريرة التي عرفناها خلال خمسين السنة الماضية، وحسن قراءة واقع الأمة الإسلامية والإشكالات الناجمة، والدول القومية والدول القطرية فيها، وحسن وضع الاستراتيجية الصحيحة على مستوى كل بلد، في إطار استراتيجي عامة، بما يتجه إلى تحقيق التضامن والتكافل وصولاً إلى الخطط المشتركة والمشاريع المشتركة بما في ذلك مسائل الأمن القومي والتنمية وامتلاك التكنولوجيا، ناهيك عن قضايا الثقافة وتأكيد الهوية والتواصل بين شعوب الأمة.

كل ذلك من أجل استعادة العزة للأمة في العالمين. وهذا شرط حمل المشروع الإسلامي الحضاري لعالم الغد.. فلا مشروع حضارياً يحتل موقعا مرموقا في العالم إذا كانت الأمة ممزقة، وإذا كانت مسلوبة الإرادة من قبل الخارج.. ولكن العزة لا تشكل قدوة حضارية بحد ذاتها إن لم تقم على العدل بين الناس وعلى تحقيق عدالة اجتماعية متميزة، وإن لم يتمتع الإنسان فيها بكرامته وحقوقه المختلفة بما في ذلك حق إبداء الرأي والنقد والإصلاح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحق المشاركة من خلال الشورى وصناديق الاقتراع، وغير ذلك على هذا المنوال.

الدور الحضاري من جانب الأمة المسلمة يتجلى أفضل ما يتجلى حين توضع في موضع القدوة الحسنة على مستوى العالمين، وفي مختلف المجالات حيث تقدم بديلاً إيجابياً فيه خير كل البشر، مقابل ما يواجهه العالم من مشكلات كبرى مثل ما يجري من سيطرة عالمية على إرادة الشعوب، ومن نهب عالمي لخيرات البلدان المستضعفة، ومن استخدام سياسة القوة في العلاقة بين الدول، ومن اتجاه للتطور راح يعمق الهوة أكثر فأكثر بين الأغنياء والفقراء ويزيد من معدلات البطالة والجريمة والانحرافات زيادة مطردة، ومن تكريس لثقافة الانحلال والتفسخ واحتقار كل ما له صلة بالأخلاق الحميدة والقيم العليا، مع إعلاء لقيم الأنانية المستندة إلى شريعة الغاب والغرائز البدائية، وهو يستخفي وراء حرية الفرد، بينما في التطبيق العملي يخنق الفرد ويجرفه عن فطرته ويشوه علاقته الإنسانية بالأفراد الآخرين.. إنها فلسفة المادية في أقصى حالات غلوها وفي أقصى ابتعادها عن الدين وقيمه ومثله العليا.

إن المشروع الحضاري الذي يمكن أن تحمله الأمة المسلمة في عالم الغد، لا يقتصر على تقديم الإسلام للعالم تقديمًا سليمًا صحيحًا معتدلاً يتسم بالحكمة والرشد فحسب، وإنما أيضاً تقديم نظام عالمي بديل يجسد المصلحة العليا لكل الشعوب، قويتها وضعيفها، غنيها وفقيرها، نظام على مبادئ عالمية وعادلة وسليمة تنظم العلاقات فيما بين الدول، وترفع من كرامة الإنسان وحقوقه المختلفة، على الضد مما يمثله النظام العالمي الراهن.

### خلاصة

إن ما تقدم لا يغطي إلا الإجابة العامة عن شرط انتقال الأمة المسلمة إلى أن تضطلع بدور حضاري ريادي، أو مهم، في عالم الغد، وهي إجابة مركزة على الوضع السياسي الاقتصادي-العسكري أساساً للأمم، أو على وضعه ضمن معادلة التدافع وموازين القوى على مستوى عالمي، أي مسألة انتقال الأمة من حالة الاستضعاف إلى

حالة العزة والمنعة والعطاء.

وإذا كانت عملية الانتقال هذه تحتاج إلى استراتيجية أو استراتيجيات بعيدة الأمد، تعتمد التدرج والنفس الطويل، ضمن طريق متعرج تحف به الإنجازات والنكسات، والنهضات والكبوات، فإن الإسهام الحضاري يمكن أن يقع جزئيًا في أثناء ذلك، وفي آحاد قصيرة، أي منذ الآن، وكان كذلك طوال مائتي السنة الماضية.. ومن هنا يمكن أن يشار إلى إجابة عن السؤال حول الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد، ضمن مستويات أدنى من مستوى الطموح الأكبر الذي يشترط عزة الأمة بادئ ذي بدء.

أما بالنسبة لتلك المستويات التي تشمل مجمل الجهود التي يبذلها العلماء والمجددون والمصلحون وحركات النهضة والمؤسسات الاقتصادية والجمعيات التي تعنى بالدعوة والصحة ومعالجة هذا المرض أو ذاك، من الأمراض التي تعاني منها الأمة، فهذا هنا يأتي بعض الخير من كل جهد إسلامي، مهما كان متواضعًا ومحدود التأثير وجزئيًا، في عملية تعظيم الدور الحضاري الذي ما فتئت تلعبه الأمة الإسلامية وما زالت وستبقى على الرغم مما مر بها من حالات التبعية والاستضعاف والهوان والتشرذم والضياع، فقد ظلت هنالك منابر تضيء في الكثير من المجالات على مستوى الدعوة والصحة، والاجتهاد، والثقافة والوعي، وتقويم الأخطاء الفردية، والنصح للحكام والأمة، وبناء الإنسان المسلم وتربيته، وما إلى هنالك من مجالات.

صحيح أن كل ذلك لم يرتفع بالأمة إلى مستوى الريادة الحضارية في العالم، ولكنه أرهص بها وقدم القدوة جزئيًا، وأبقى الحراك الإيجابي في الأمة مستمرًا ينهض بعد تعثر. وإذا تعثر مرة أخرى يحاول النهوض من جديد، فلا يقنط من رحمة الله حتى عندما يرى الجهود لا تنجز إلا جزئيًا وتقصر عن تحقيق الطموح الذي حملته البداية. الأمر الذي يسمح بالقول: إن القدر يغلي ويتحرك على الرغم من ثقل الغطاء الذي

يكبته (العامل الخارجي)، وعلى الرغم من عظم المعوقات الداخلية التي تسهم في إبقاء ذلك الغطاء ثقيلًا رابضًا على صدره.

أما الأمر الثاني الذي يتوجب قوله فهو: ألا نستصغر أي جهد مهما كان متواضعًا في عملية إنقاذ الأمة، فننظر بالتقدير لكل جمعية خيرية، ولكل حركة دعوية، ولكل تربية لإنسان، ولكل دفع لمنكر أو ضلال، ولكل أمر بمعروف، ولكل ما يمكن أن يسد ثغراً من الثغور، التي يأتي منها الأعداء والأمراض أو الانحرافات، لأن في كل ذلك جهدًا مقدّرًا في عملية الانتقال المرجوة، ذلك لأن عملية الانتقال ستأتي من بعض أوجهها عبر محصلة عامة لكل هذه الجهود، على مستوى الأمة، وليس عبر جهد واحد، على مستوى فرد بعينه أو جماعة بذاتها أو دولة بعينها.

وبهذا نكون أمام منظورين أو استراتيجيتين لتحقيق انتقال الأمة إلى مرحلة الشهادة على العالم.. أو قل مرحلة الدور الحضاري الإسلامي الرائد في عالم الغد.. وهما:

- معالجة الإشكال في جانبه السياسي والاقتصادي والعلمي والعسكري، على مستوى تحقيق العزة للأمم في العالمين.

- وثانيهما العمل الدائب الذي ينجز إصلاحًا وإنقاذًا على مستوى فردي وجزئي، ويمس هذا المجال أو ذاك المجال، في هذا البلد أو ذاك.

مع التأكيد على أن المستوى الأول هو الحاسم في نهاية المطاف، بينما الثاني هو الذي يهيئ الأرض ويقلع الأعشاب ويزرع هنا وهناك، ويرفع المنائر، على محدودية تأثيرها، وسط ظلام مدلهم، حتى تبرز الشمس بضوئها الباهر بعد التقاء متكامل بين المستويين، أي بين عمل الدول وعمل الشعوب في الأمة.